الدراسات اللسانية بين مشكلي التعميم والتبعية

أ.د. يوسف خلف محل العيساوي

المقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد:

يعدُّ علم اللسانيات أحدث العلوم الإنسانية عهدًا، فظهورها وانتشارها يؤرخ لهما من مطلع القرن العشرين، وقد تبوأت مكان الصدارة في دائرة العلوم الإنسانية ونعتها الإنثروبولوجيون وعلماء النفس بأنها العلم الأكثر تقدمًا ودقةً بين العلوم الإنسانية(١).

يرى سوسير أنَّ مهمة الألسني تتمثل في (٢):

١. أنْ يقوم بالوصف والتاريخ لكلِّ ما يمكنه أنْ يقف عليه من اللغات، ويؤول به الأمر إلى أنْ يقوم بوضع تاريخ الفصائل اللغوية، وإعادة بناء اللغات الأم في كلِّ فصيلة.

٢. أنْ يبحث عن القوى العاملة عملاً دائمًا مستمرًا في جميع لغات العالم، وأنْ يستخلص القوانين العامة التي إليها يمكن إرجاع جميع الظواهر الخاصة بتاريخ اللغات.

٣. أنْ يحدد موضوعها ويعرف ماهيتها.

ومن الجليِّ أنَّ الدراسات اللسانية الحديثة متسارعة جدا، وقد أفادت من التقدم التقني والكشوفات المعرفية كثيرًا، فتفرعت إلى فروع ذات علائق بعلوم متعددة.

قال الأُستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية: (من خصائص البحث اللساني المعاصر أنه قد دخل في كثير من جوانب الحياة العلمية، والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية. وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن تنشأ فروعٌ جديدة من اللسانيات لدراسة العلاقة بين اللغات الإنسانية وجوانب الحياة هذه، فكان علم اللغة الاجتماعي، والنفسي، وعلم اللغة الإنثروبولوجي، واللسانيات الحاسوبية، وغير ذلك من الفروع، وقد وضعت نتائج هذه الفروع للإفادة منها في تعلم اللغات وتعليمها) (٣).

وليس من وكد هذا البحث الوقوف عند نشأة اللسانيات وتطورها، فقد كُتب الشيء الكثير عن الاتجاه التقليدي، والبنيوي، والتوليدي، وغير ذلك(٤).

والداخلون إلى علوم العربية أحد الثلاثة(٥):

الأول: لساني وفيٌّ لنفسه منسلخ من هويته الموروثة أو يكاد، لا يعير العربية عناية ولا ينكر الدعوة من الإغضاء بها.

الثاني: لسانيٌّ يُصدّق ذاته فلا يجلب بعلمه للعربية نفعًا أو يدفع عنها أذى، يتخذ الاشتغال باللسانيات طريقًا لنيل الألقاب العلمية وادعاءً للعلم الكثير لإخفاء النقص الكبير.

الثالث: لسانيٌّ يُصدّقُ العربية وإنْ أصابه خيرٌ من وراء ذلك حمده، يُحدّث حقًا عن لسان حضارة القرآن، وأعدّ العُدَّة للتبصر بالجديد لنفع العربية وعلومها.

والبحث اللساني المعاصر يُعاني أزمة خطيرة ممن مارس ذلك البحث ولم يكن متبصرًا بنشأته ومجالاته وغاياته. يقول الأُستاذ الدكتور محمد الأوراغي: (أما المستضيؤون بالنظريات اللسانية الغربية المطبقون لنماذجها النحوية في وصف اللغة العربية فليسوا بأحسن حظًا من نظرائهم المتقدمين عليهم، إذ منتهى اجتهادهم أنْ يعلموا علم رواية ما قاله غيرهم في لغاتهم، وأن يعبروا بالعربية عن بعض أقوالهم الواصفة للغاتهم، وأخيرًا أن يثبتوا مراسيا صدق توقع اللسانيات الغربي

بتكييف وقائع العربية. والمنحى التقليدي لدى هؤلاء الحداثيين أشد خطورة من نظرائهم التراثيين، فعلى الرغم من اشتراك الفريقين في الانتصار للكسل الفكري بأدلة العاجز على الإبداع في ميدان الفكر المفضي إلى تطوير المعرفة البشرية، إلا أنّ التراثيّ محافظٌ على لسانيات السلف وعلى نسق العربية، بينما الحداثي مفسد لنسق العربية بكثرة الدخيل في مختلف فصوص العربية من الصوت إلى الخطاب، ملغٍ لأضخم تراث بشري؛ لأنه منبهر بفكر الغربيين) (٦).

وهذا البحث (الدراسات اللسانية بين مشكلي التعميم والتبعية) (٧) يقف عند أمرين مهمين:

الأول: التعميم الذي يقع فيه كثير ممن يكتبون بالدراسات اللسانية.

الثاني: عدم التبصر بمنابع تلك النظريات اللغوية الحديثة.

وإهمال هذين الأمرين يجعل من دارس اللسانيات خابطًا خبط عشواء وراكبًا متن عمياء، فيحمل العربية على ما لا ينبغي أنْ تحمل عليه.

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة على تمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما التمهيد، فهو: لسانيات الآخر وبسط النفوذ.

وأما المبحث الأول فهو: اللسانيات والكتابة العربية.

وأما المبحث الثاني فهو: اللسانيات والقواعد العربية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

وعلينا التذكير أنَّه جدير بكلِّ عاقل أنْ ينتفع من الحكمة والعلم النافع، وباب الاجتهاد مفتوح والمشترك العقلي الإنساني لا يُدفع. يقول الأُستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة: (وعلينا أنْ نذكر في هذا المقام أنَّ الدرس اللغوي العربي قد تطور تطورًا ملحوظًا في مناهجه وأساليب بحثه، وقد بات لزامًا أنْ تفيد العربية من ذلك كله، ولا يعني هذا بحال من الأحوال أنْ يرفض القديم لقدمه، كما لا يعني أنْ يؤخذ الحديث لحداثته، فالحقيقة اللغوية هي الهدف، والكشف عنها هو الغاية، وما يوصل إليها هو الوسيلة) (٨).

وما نورده من تنبيهات واستدراكات فيما يخص بعض الدراسات اللسانية لا يعني الانتقاص من حملة هذا العلم وما توصلوا إليه، فالجميع يعلم أنَّ في أقطار العربية جمعًا غفيرًا تفقَّه في هذا العلم وفروعه واجتهد بإيضاحه وتعريبه، وعمل على تقريب الدراسات اللسانية في جوانب مهمة، وكانت لهم اليد البيضاء في التنبيه على تقييد ما أُطلق، وتبيين ما أُجمل، ودفع ما أُسقط خطأً ونحو ذلك. واطِّرادًا لقاعدة (بركة العلم عزوه لقائله) أفدتُ كثيرًا من كتابات الأُستاذ الدكتور محمد الأوراغي، والأُستاذ الدكتور سعد مصلوح، والأُستاذ الدكتور داود عبده، والأُستاذ الدكتور عبده الراجحي، والأُستاذ الدكتور حسام سعيد النعيمي، والأُستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، وغير هؤلاء ممن كان له حظٌّ وافر في اللسانيات وعلومها، ونسأله سبحانه وتعالى السداد في القول والعمل.

التمهيد

لسانيات الآخر وبسط النفوذ

اللسانيات وبيئة النشأة:

تُعرّف اللسانيات بأنها ذلك الفرع المعرفي الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية(٩).

واللغة التي يبحث فيها هذا العلم ليست هي اللغة العربية أو الإنجليزية أو الألمانية، وإنما هي اللغة في ذاتها أو من أجل ذاتها، أي اللغة التي تظهر وتتحقق في أشكال لغات أخرى كثيرة، ولهجات متعددة، وصور مختلفة من صور الكلام الإنساني، إذ هناك أُصول وخصائص جوهرية تجمع ما بين هذه اللغات، كما تجمع بينها وبين سائر اللغات وصور الكلام الإنساني(١٠).

فيحاول علم اللغة أنْ يجد طرقًا لدراسة اللغة، بعدِّها ظاهرة إنسانية عامة تصلح لدراسة جميع الأشكال الكلامية التي تصطنعها الجماعات البشرية على اختلافها. وهي محاولة ناجحة لها ما يسوغها في اللغات الأوربية التي تشترك في طبيعتها اللغوية وتتقارب في ظروفها الاجتماعية، ويجري عليها التطور اللغوي فتتغير معاجمها بين الحين والحين، فلا يمر قرن واحد على لغة من لغاتها دون أن يصيبها تغيير أساس في كثير من مفرداتها وقواعدها(١١).

ومن بداهة القول أنَّ تلك النظريات اللغوية الحديثة هي بِنت أرضها –أي: أوربية النشأة– قال الأُستاذ الدكتور كمال بشر: (ومعلوم أنَّ العلمَ – وعلم اللغة بالذات– ذو ارتباط وثيق بما يجري في مجتمعه وظروف بيئته) (١٢).

وأثر البيئة في كل لغوي ولساني لا ينكر، يقول جورج مونان: (فمن الواضح أنّ كل لغوي دُرس هنا قد رُبط عن قصد وغير قصد وبعمق على الأغلب بالظروف الحياتية والفكرية لعصره)(١٣). ويقول أيضا: (إنّ البيئة نفسها هي التي كونت

بودان في روسيا، وسوسور في جنيف) (١٤).

قال الدكتور أحمد العلوي: (لا يستطيع أحدٌ أنْ ينكرَ أنَّ اللسانيات المعاصرة تحمل في خلاياها وثناياها خصائص الممارسة اللغوية الأوربية ومصطلحاتها، ولذلك فإنَّ إمكان نشرها في الأوساط الأوربية أسهل من إمكانه في الأوساط العربية) (١٥).

ونظريات علم اللغة الحديث تتعرض لاجتهادات كثيرة تصل إلى حدّ التدافع والتناقض، يقول الدكتور نايف خرما، وهو يحكي الصعوبات التي واجهها في الكتابة بعلم اللسانيات الحديثة: (أمر آخر لا بد من الإشارة إليه؛ لأنه يجعل من مهمة مؤلف كتاب من هذا النوع مهمةً شاقة حقا، ألا وهو هذا التطور المذهل في النظريات اللغوية المختلفة التي تتفق في بعض أجزائها وتختلف في بعضها الآخر، بل يكاد بعضها يناقض البعض الآخر مناقضة كاملة) (١٦). ومع كلِّ هذا تبقى اللسانيات الحديثة تحقق كسبًا لواضعيها ولأصحابها، وقدمت نتائج مرجوة لتلك اللغات التي نشأت من أجلها، فتحققت أهدافًا كبيرة على مستوى التعلم والتعليم والبحث المعرفي والإنساني بصورة عامة.

يقول الأُستاذ الدكتور محمد الأوراغي: (فاللسانيات في العالم الغربي شديدة التفاعل مع لغاته وثقافته، وهي فعالة في مجالات مختلفة، لكنها في العالم العربي متدافعة مع لغته وتراثه اللساني، ومعطلة بالقياس إلى واقع أنشطته الصناعية والاجتماعية) (١٧).

نحن واللسانيات:

الجيل الناهض بعلم اللسانيات قدم جهدًا متميزًا في هذا الباب، فهم مع درايتهم باللسانيات الحديثة كانوا متخصصين بعلومنا، قال الدكتور محمود محمد الطناحي: (هؤلاء الأساتذة الكبار حين كتبوا في هذه الاتجاهات كانوا يأوون إلى ركن شديد من الوعي التراثي الجيد بالنحو واللغة) (١٨).

وكتب فيها أُناسٌ لم يتبصروا خصيصة تلك النظريات ومرجعياتها، قال الدكتور محمد المدلاوي: (إن الخطاب اللساني الموجه إلى قراء العربية يطرح صعوبات عدة؛ من بينها انقطاع السند على مستوى المصطلحات والمفاهيم... الإشكال الآخر الذي تولد عن انقطاع السند وعن القطيعة الاصطلاحية والمفاهيمية هو استفادة المدعين، وهم كثر، من كل أنواع الخلط المتولدة عن ذلك الانقطاع، وذلك لترويج خطابات تُحسَبُ على اللسانيات بحكم عناوينها، على الرغم من كونها محض هذيان ولغو لا مضمون لهما) (١٩).

فنشرُ تلك النظريات وتطبيقها على النصوص العربية والأخذ بكليتها أوقع الدرس اللغوي العربي المعاصر في مأزقين شديدين، الأول: ضعف التحصيل في علوم العربية، والآخر: الإسقاطات المخلة عند تطبيق تلك النظريات، مما أفقد كثيرًا من تلك الدراسات الجدوى والثمرة العلمية.

فمبدأ التعميم الذي اتخذته اللسانيات الغربية أصلاً منهجيًا سيجعل من أهل العربية أسارى لتلك الأُصول ويبحثون عن وجوه التوفيق في العربية لتلك الأُصول التي وُضعت للغات خاصة(٢٠)، قال الدكتور محمد الأوراغي: (اتضح أن المبدأ المذكور يخول للنظرية اللسانية أن تعمم مبادئ النحو الخاص بلغة ما على سائر اللغات البشرية ويجبرها على إقامة نموذج نحوي واحد لا غير يُفترض في أصوله والقواعد المستنبطة من إحدى اللغات البشرية أن تصدق في الباقي، وبذلك يمكن إضفاء مفهوم الكلي على ما هو خاص أو نمطي) (٢١).

مصادرة خصائص العربية:

اللغة العربية أرسخ اللغات ثباتًا وبيانا، فلقد ماشت الدهر قديمه وحديثه، وما تبدلت وجوه البلاغة والفصاحة فيها، منذ أعرق زمن عرفت فيه إلى يومنا هذا، ثم من بعد آخر الدهر(٢٢).

واللغة العربية لها واقعها الخاص بها، فقواعد كل لغة تنبع من واقعها ومن طبيعتها(٢٣).

يقول الأُستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة: (وقد لاحظ المستشرقون أنَّ النظرية اللغوية العربية تقوم على أُسس غريبة عن دارسيهم، ولذا كان لا بد لهم من إعادة توصيف العربية على أُسس جديدة تتفق ومعاييرهم هم في تناول لغاتهم مستخدمين في ذلك مصطلحاتهم الخاصة ومفاهيمهم اللغوية) (٢٤).

ونحن لا ننكر تلمس المشترك العام في اللغات الإنسانية؛ لذا لا يؤخذ ما قاله الأُستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري على إطلاقه في هذه القضية، عند عنوان "تصور خاطئ للغة العربية": (ليست العربية كما يدعي بعض اللغويين العرب لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أُخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات الغربية التي بنيت لوصف لغات أوربية) (٢٥).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين كثر في كتابات اللغويين العرب المُحدَثين مناهج البحث في اللغة بفروعها المختلفة، ونظرياتها الجديدة، وطبّق عدد من أولئك اللغويين هذا الجديد على التراث اللغوي العربي، وكانت نتيجة ذلك التطبيق سلبية في أكثر الأحوال. وغفل أولئك اللغويون وربما تغافل بعضهم عن حقيقة كون تلك المناهج جاءت نتيجة لتطور علم اللغة عند الغربيين، واستجابة لحاجاتهم الفكرية، ولم تكتسب تلك المناهج صفة القول الفصل، كما أنها لم تكن تحمل صفة العالمية، ونتج عن ذلك أمران، الأول: إطلاق أحكام غير دقيقة على التراث اللغوي العربي من خلال محاكمته بمقولات تلك المناهج التي نبتت في أجواء فكرية مختلفة، الثاني: ضعف الإفادة من تلك المناهج في تطوير الدرس اللغوي العربي(٢٦).

وأشاع ذلك التطبيق الخاطئ ظاهرة الإزراء بالتراث العربي وبيان عيوبه ووسمه بالعجز عن تفسير الظواهر اللغوية(٢٧).

فإذا أردنا طريق التجديد والتقدم فعلينا أن نخطّ النظريات اللسانية الخاصة بنا التي تتفق وخصائص العربية، وتعمل على حل مشكلاتها، وتجعل من العربية لسانًا ومنهاج إبانة للعلم والمعرفة بكل فروعها.

يقول الأُستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى: (ونحن نتكلم عن تحديث العلوم وتجويدها، ونقول إنَّهُ شيء يحدث تلقائيًا في حركة فطرية تقوم عليها حركة الفكر وانتقال المعرفة من جيل إلى جيل، وهذا الانتقال الذي هو جزء من فطرة المعرفة، وفطرة الإنسان لا يتمُّ إلَّا إذا كانت روح العصر قد داخلته، وروح التجديد قد داخلته، وروح التحديث قد داخلته، وذلك حين تعيش هذه المعرفة في صدور العلماء المنقطعين) (٢٨).

المبحث الأول
اللسانيات والكتابة العربية

تبديل الحرف العربي:

الدعوة إلى استعمال الحروف اللاتينية تمتدُّ جذورها إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين نشر المستشرق الألماني (ولهلم سبيتا) كتابه (قواعد العربية العامية في مصر) سنة ١٨٨٠م. وأخذت تتردد هذه الدعوة في أرجاء الشرق العربي(٢٩)، وعند قيام تركيا الحديثة أعلن مصطفى كمال أتاتورك إحلال الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية في كتابة اللغة التركية، يقول كارل بروكلمان عند مبحث (استبدال الأحرف اللاتينية بالأحرف العربية): (ولكن مصطفى كمال لم يكتفِ بتكييف شعبه هذا التكييف الخارجي وفقًا لعادات الغرب، بل طمع في أن يشربهم روح أوربا أيضًا. ولم يكن بدٌّ لبلوغ الهدف من اطّراح الأحرف العربية أولاً، وبعد أن استبدل الأرقام الدولية بالأرقام العربية في ٢٨ آذار مارس سنة ١٩٢٨، وطَّن النفس على اطّراح الأحرف العربية التي كانت على أيّة حالٍ لا تفي بحاجات اللغة التركية إلا قليلا(٣٠). وفي ٢٦ حزيران (يونيو) سنة ١٩٢٨ أُلفت لجنة عُهد إليها في تعديل الأحرف اللاتينية بحيث تلائم أغراض الكتابة التركية، فقامت بمهمتها في براعة عظيمة، إذ انتهجت خطة وسطًا بين تصوير الأصوات تصويرًا أقرب ما يكون إلى الصحة وبين المحافظة على صور الحروف التقليدية. وفي ٢ آب (أغسطس) وُضعت الأحرف الجديدة موضع الاستعمال في أنقرة، وأصرَّ الغازي نفسه على أن يظهر أمام الناس بمظهر المعلم لهذه الأحرف، ففي ٩ آب (أغسطس) أعلن اصطناعها في خطاب ألقاه في استانبول حتى إذا كان اليوم الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) أصبح هذا الإعلان قانونًا، وأُنشئت المدارس في طول البلاد وعرضها لتعليم الناس على اختلاف أسنانهم الحروف الجديدة التي أصبحت (وطنية) في أقصر ما يمكن من الوقت، وفي أول أيلول (سبتمبر) حُذف من مناهج الكليات التعليم التقليدي بالعربية والفارسية، وهما اللغتان اللتان كان الأتراك يعتبرون دراستهما ضرورية لفهم الأدب التركي، وحُرّم استعمال الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية) (٣١).

وهذه الدعوة معلوم بطلانها بالضرورة، وقد انطوت على آثار خطيرة جدًا، وقام الغيورون من هذه الأُمة بدفع هذه الدعوة وردّها، ويكفي هنا أن أنقل كلامًا اتسم بالإنصاف للمستشرق نللينو، فهو القائل في مقال له (الحروف اللاتينية هل تصلح للكتابة العربية؟): (الحروف العربية ضرورة لازمة لا يمكن العدول عنها، فكما أنَّ الحروف السَّامية وُضعت موافقة لطبيعة هذه اللغات، فكذلك الخط العربي وضع موافقًا لطبيعة العربية، فالحركات لها أهمية كبيرة جدا في اللغة العربية، ولأن الألفاظ فيها ثلاثية المادة (Racine) في الغالب، أعني: ذات ثلاثة حروف بدون اعتبار الحركات، والمعنى الأساسي محصور في تلك الثلاثة، أما في اللغات الأجنبية فتشتمل المادة على حروف

وحركات بدون اعتبار عدد الحروف، فلفظ (كتب) مثلاً يكتب بالخط العربي ثلاثة حروف بثلاث حركات، ولكنه بالخط اللاتيني لا بد أن يكتب بستة حروف بالشكل الآتي: kataba... ويظهر هنا جليًا أن الخط العربي يمتاز بميزة فذّة، فهو قريب لما يسمى بالاختزال، والخط العربي ليس في حاجة إلى الاختزال؛ لأن طبيعته تغنيه عن اتباع طرق الاختزال) (٣٢).

وهذا المنقول شيءٌ من تاريخ هذه القضية التي يصدق عليها وصف الأستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد بقوله: (وقد ماتت الآن تلك الدعوة عمليًا، أي أنها لم تجد لها تطبيقًا إلى التطبيق الفعلي، وإذا كنا نقرأ عنها اليوم في الكتب، فإن ذلك كله من باب الدراسة التاريخية) (٣٣).

الكتابة الصوتية الدولية:

هناك مشكلتان واجهت علماء اللغة الأوربيين في عصر نهضتهم، الأولى: نظمهم الإملائية غير الموفية بمتطلبات تمثيل أصوات اللغة، والأخرى: حاجتهم الماسة إلى وسيلة لدراسة لغات عدد من الشعوب التي احتلوها، ومن بينها لغات لم تدون من قبل. فأقرت الجمعية الصوتية الدولية في سنة (١٨٨٨م) تلك الكتابة الصوتية، وتوالت التعديلات عليها حتى ظهرت في صورة معدلة سنة (١٩٥١م) (٣٤).

ومعظم من اشترك في صنع هذه الرموز علماء أوربيون ركزوا عنايتهم على المشكلات الصوتية الخاصة باللغات الأوربية، ومعظم حروف الأبجدية الصوتية الدولية مأخوذ من الأبجدية الإغريقية واللاتينية، وهذا يدلُّ على انحياز تلك الكتابة إلى اللغات الأوربية عامة، وإلى اللغة الإغريقية خاصة(٣٥).

وللكتابة المثالية التي يستعملها اللغويون في الكتابة الصوتية خصائص معروفة، أهمها(٣٦):

١. لكل صوت لغوي رمز كتابي واحد لا يتغير شكله مهما كان موقعه في الكلمة.
٢. الرمز الكتابي يمثل صوتًا كتابيًا واحدًا فقط، ولا يجوز استعماله لتمثل صوت لغوي آخر.
٣. لا يجوز حذف أي رمز من رموز الأصوات اللغوية التي تتألف منها الكلمة.
٤. لا يجوز أنْ يكون بين رموز الأصوات اللغوية رموز لا تمثل أصواتًا لغوية.
٥. تكتب الرموز جنبًا إلى جنبًا على السطر دون التمييز بين الأصوات الصحيحة وأصوات العلة (الحركات)، فالعلل أصوات مستقلة وليست تابعة للصحاح.

وغرضنا هنا التنبيه على خطورة اتخاذ (الكتابة الصوتية الدولية) متكأً في الدراسات اللغوية بصورة عامة، والصرفية بصورة خاصة. فنحن نلاحظ المعتنين بالجانب الصرفي من المُحدَثين كثيرًا ما يلجؤون إلى تلك الكتابة، وهم يصرّحون بشكواهم من مشكلات الكتابة العربية.

فالأُستاذ الدكتور تمَّام حسَّان ألزم نفسه بالحروف اللاتينية، مما أوقعه باللي والتمطيط والبتر والتذييل للوقوف على المقابل(٣٧).

ويقول الأُستاذ الدكتور رمضان عبد التواب، في الفصل الثالث (مشكلة الخط العربي وأوهام اللغويين): (إنَّ اللغويين العرب القدامى قد تأثروا في بعض الأحيان بالصورة المكتوبة، وغفلوا عن النطق، فوقعوا لذلك في أوهام كثيرة في قواعدهم وقوانينهم وأحكامهم اللغوية) (٣٨).

وموقف الدكتور عبد الصبور شاهين من الكتابة العربية ورموزها لا تقر له قدم، فهو يتكلم على مهابة هذا الرسم وانتشاره في دول الإسلام، وأنه لم يكن عائقًا عن التقدم العلمي والحضاري. وبعد ذلك نراه يرتضي النقد الموجه للكتابة العربية، ويتخذ رموز الكتابة الاستشراقية في التحليل الصرفي، فهو القائل: (إننا لا ننزه الكتابة العربية عن النقص، بل على العكس، قد تعرضنا لنقد نظامها الإضافي في مبحث مشكلة الكتابة العربية، الأمر الذي دعانا إلى أن نستخدم رموز الكتابة الاستشراقية كوسيلة علمية أشبه بالرموز الرياضية؛ لتسهيل عمليات التحليل اللغوي، وهي رموز تستخدمها كل اللغات الحية في العالم، فلا حرج علينا أنْ نستعين بها، كما نستعين بالوسائل المعملية) (٣٩).

وقد بيّن المُحدَثون رموز الكتابة الصوتية الدولية في أول كتبهم أو في أثنائها وهي على نحوين(٤٠):

أولاً: الصوامت: نحو: (ب: B، ت: T، ث: t، ج: J، ...، د: d، ذ: d، ...)

ثانياً: الحركات: نحو: (فتحة قصيرة: a، كسرة قصيرة: i، ضمة قصيرة: u، فتحة طويلة: aa، كسرة طويلة: ii، ضمة طويلة: uu، وقد يستخدم رمز الطول هكذا: a:، i:، u:).

وخلاصة الأمر أنَّ اتخاذ هذه الرموز في الكتابة الصوتية للغة العربية وإدخالها في علم الصوت والصرف ونحو ذلك يعد مدخلاً لإعجام المادة العلمية(٤١)،

والنظرة العجلى إلى كتب الصرف التي اتخذت تلك الرموز منهاجًا توقفك على صدقِ ما نقول. وأمر آخر في سلبية اتخاذ تلك الرموز، وهو الشعور بالنقص وبهيمنة اللغات الأُخرى على اللغة العربية.

يقول الأُستاذ الدكتور حسام النعيمي: (ليس هناك تسويغ مقبول للتحول عن صورة الحرف العربي للدراسات الصوتية، وإنْ كان ذلك بدعوى العالمية أو الدولية، فالعالمية في الرموز الصوتية ليست أمرًا تيسيريًا، بل هي للتعسير أقرب لما تؤدي إليه من إثقال الصفحات بالإشارات والإرباك والغموض، كما نص على ذلك ديسوسير، بل إنَّ دعوى عالمية الرموز الصوتية لا تعدو أنْ تكون حملاً لأُمم الأرض على أنْ تصطنع لنفسها الحرف الروماني المعتاد) (٤٢).

ويقول الأُستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد: (وقد عجزت العربية ورموزها عن التعبير عما يقول به هؤلاء من تفصيلات الجأتهم إلى الحروف اللاتينية للإيضاح، فرمزوا لما سموه مدًا طويلاً، وهو عندهم عبارة عن مد طويل كما في "صبور" و"أبوك" بـ(Û)، ورمزوا لما لا يختلف عن الأصوات الصحيحة لقبوله للحركة والتشديد كما في "ولد" و"حوّل" و"قول" بـ(W)، فكتبوا "يقول": (yaqûlu)، و"قول": (qawl)، و"ولد": (walad) وفعلوا كذلك في الياء في نحو: جميل، وبين، ويد، في تفصيلات أُخرى معروفة. وللاطلاع على نماذج من عجز العربية عن الوفاء بهذه الفكرة ينظر ما كتبه عبد الصبور شاهين) (٤٣).

والتقدم التقني والحاسوبي دلَّ على أنّ كفاءة الكتابة العربية تضاهي أحدث ما توصل إليه علماء اللغة والأصوات في الأوساط الغربية وأدقه، ألا وهو نظام الكتابة الصوتية الذي وضع للتغلب على الصعوبات المستعصية التي تواجهها أنظمة الكتابة لمعظم اللغات الحديثة(٤٤).

إنّ تجارب الدول الإسلامية التي تكتب لغتها بالحرفين العربي واللاتيني تُجمع على أن استعمال الحرف العربي أفضل لها(٤٥).

يقول ريتر أُستاذ اللغات الشرقية بجامعة إسطنبول بتركيا، وهو من المخضرمين الذين حاضروا في الجامعة قبل حركة أتاتورك وبعدها: (إنَّ الكتابة بالعربية أسهل كتابات العالم وأوضحها، فمن العيب إجهاد النفس في ابتكار طريقة جديدة لتسهيل السهل وتوضيح الواضح) (٤٦). وصدق الأُستاذ الدكتور محمد الأوراغي بقوله: (اختيار الحرف إعلان الانتماء) (٤٧).

وكذلك أسقط الحاسوب الدعاوى الرامية إلى اشتقاق رموز عربية مشتقة من الإغريقية واللاتينية، ولم تبقَ لدعاة تغيير الحرف العربي حجة يتذرعون بها(٤٨).

المبحث الثاني
اللسانيات والقواعد العربية

واقع الصرف العربي:

توصَّل علم اللغة الحديث في التحليل الصوتي إلى نتائج مرضية قائمة على أُصول مخبرية وتقنيات متطورة.، فعادت نتائجها الجديدة على مستويات التحليل الأُخرى في العربية، وكذلك أوحى اتجاهالمخابر أُصول مخبرية وتقنيات متطورة علماء اللغة الغربيين للتخلص من قيود المنحى التقليدي للنحو الإغريقي واللاتيني للدارسين العرب الذين تلقوا علومهم في الجامعات الغربية أنْ يسيروا على خطا تلك الدعوات، فبدأت الشكاية من علوم العربية نحوها وصرفها، ووصفت بالمعيارية، والتقليدية، وادّعى هؤلاء أنَّ اتخاذ منهج الوصفية في الدراسة اللغوية سيحل لنا كثيرًا من المشكلات والعقد(٤٩).

ويقول الأُستاذ الدكتور كمال بشر في نقده للمنهج الصرفي العربي: (وفي اعتقادنا أنَّ الصرف العربي كان من أقلِّ العلوم اللغوية حظًا من الإجادة وحُسن النظر، فبعضه مستساغ مقبول، وبعض آخر يحتاج إلى معاودة البحث والدرس، ويتطلب مراجعة الرأي فيه وفي قواعده التقليدية) (٥٠).

وكثيرة هي الأعمال التي قامت بدراسة الصرف العربي دراسةً ألسنية في ضوء معارف علمية جديدة، ومن أهم الأعمال العلمية التي تركها الدكتور عبد الصبور شاهين كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي)، ومحاولته في هذا الكتاب جريئة. وأقام دراسته على معطيات الدرس اللغوي الحديث، فهو القائل: (وليس هناك مانعٌ، بل هو ضروري أنْ نتناول علم الصرف بالمفهوم الحديث، وبالمنهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة. فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات؛ لأنَّ كلَّ تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة، ولذلك نبدأ بدراسة الكلمة في عناصرها الأولية) (٥١).

وقال أيضًا: (وعيب المتشبثين بالقديم في النحو والصرف أنَّهم يتصورون أنَّ محاولات التجديد هي محاولات هدم لا أكثر، وأنَّ الدنيا سوف تخرب لو أُتيح لهذه المحاولات أنْ تحقق نجاحًا، أو تبلغ هدفًا، وما أشبه القديم في هذا المضمار بمارد عملاق يقف على ساقين من حطب ويوشك أنْ يتهاوى من أول لمسة، ولذلك وضع أرباب القديم أصابعهم في آذانهم، وأغمضوا أعينهم عن كل جديد) (٥٢).

وقال أيضًا: (ومن المؤكد أيضًا أنَّ جانبًا آخر من الصعوبة في المنهج الجديد يرجع إلى مدى الاستعداد لدى المثقفين لتقبل الجديد حتى يؤلف، وتصقله الأذهان والألسن... ولكني أُؤكد لهم بعد أنْ عانيت في تأليف هذا المنهج أنَّ النظام القديم محشوٌّ بالأخطاء، وأنَّ محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مآلها التحلل، ولسنا –معشر اللغويين– هواة متحفيات، بل كل همنا هو اللغة العربية الفصحى من حيث هي استمرار ونظام) (٥٣).

وقصد الأستاذ الدكتور سعد مصلوح نحو كتاب المنهج الصوتي للبنية العربية فقرأه قراءة ناقدة متأنية، جاء فيها: (القدم والحداثة في المنهج شيء، واللغة الحية الفصحى شيءٌ آخر، وقد تُعالج مراحل متقدمة من اللغة بمنهج حديث، وقد تعالج مراحل متأخرة من أطوارها بمنهج قديم. ثم إنَّ المؤلف أرادها كلمات ساخرة، حين وصفنا معشر اللغويين بأننا لسنا من هواة المتحفيات، فهل تكون مفاجأة له إذا ذكّرنا –وما نخاله إلّا ناسيًا– بأن بعض اللغويين يجدون متعة عقلية وعلمية كبير في ممارسة هذه الهواية المتحفية، وإلا أيكون على المشتغلين باللسانيات المقارنة واللسانيات التاريخية أن يلقوا ببحوثهم في سلال المهملات حتى لا تكون سبة يعيرون بها) (٥٤).

ويقول الأُستاذ غانم قدوري الحمد: (ولا أشكُّ في إخلاص أُستاذي الدكتور عبد الصبور شاهين وصدقه في دعوته، ولكني أحسبُ أنه قد بالغَ في تصوير تراثنا اللغوية القديم، وبالغ في دعوته إلى هدم ذلك التراث، ولا شكَّ في أنَّ فيه أشياء قد لا نحتاجها في حياتنا اللغوية المعاصرة، وقد تكون هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى إعادة نظر، ولكن شتَّان ما بين الدعوة إلى هدم القديم وإحلال بناء جديد مكانه، وبين الدعوة إلى إعادة قراءة ذلك التراث وكتابته بصورة تحافظ عليه وتخلصه من نقاط الضعف، وتغذيه بأسباب القوة والحيوية لمواجهة متطلبات الحضارة والحياة المعاصرة) (٥٥).

وممن دعا إلى تطبيق منهج الوصفية في دراسة الصرف العربي الطيب البكوش، فهو القائل: (وقد توصل اللغويون العرب إلى إيجاد نظرية صرفية لا تخلو من الإحكام، فسَّروا بها أهم التغيرات الصوتية الطارئة على الصيغ، وهذه النظرية تعتمد مبادئ، أهمها: الإعلال والإدغام، وامتناع التقاء الساكنين. إلّا أنَّ هذه النظرية تتضمن في نظرنا عيوبًا جوهرية) (٥٦).

وقال أيضًا: (وهذا النوع من التصور لا يمكن أنْ نقتنع به اليوم، وقد تقدّمت العلوم اللغوية، ولا سيما علم الأصوات تقدمًا كبيرًا يستوجب أنْ نستفيد منه، وأنْ نطبق معطياته ونتائجه على اللغة العربية، لتجديد نظرتنا إليها) (٥٧).

وألمح إليه الدكتور زهير غازي زاهد بكلمة إنصاف فقال: (أمَّا انتقاد النظريات الصرفية لدى العرب على وفق المناهج اللغوية الحديثة، فلا ينبغي أنْ يتصف بالمبالغة والسخرية، ومن يؤاخذ القدماء متصديًا لمنهج صرفي جديد ينبغي له أنْ يستقري ويتتبع باستقصاء جهود القدماء ليكون حكمه علميًا دقيقًا، وهو ما نشك أنْ يكون قد قام به البكوش) (٥٨).

وسنتوقف عند قضية من أهم القضايا في الصرف العربي ألا وهي الميزان الصرفي، ونبين مذهب المُحدثين فيه.

يقترحُ علماء اللسانيات الحديثة أنْ تقاس الكلمة على أساس ما هي عليه فعلاً بعد التحريك، أو الحذف، أو الزيادة، أو التغيير ونحو ذلك. فـ(ضربَ) وزنها (فَعَلَ)، و(قَالَ) وزنها (فَالَ) (٥٩) ... فهم يرون أنَّ الوزن يكون على ما عليه الكلمة، لا على ما كان أصلها بحسب الأصل الافتراضي(٦٠).

يقول الأُستاذ الدكتور تمام حسّان: (فالتفريق بين الصيغة وهي "مبنى صرفي" وبين الميزان وهو "مبنى صوتي" تفريق هام جدًّا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل "ضرب" صيغته "فَعَل" وميزانه "فَعل" أيضًا، ولكنهما قد يختلفان كما رأينا في فعل الأمر "ق"، على أن الصرفيين علقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف، فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان مع التذكير دائمًا بأن الصيغة تحكي قصة أخرى، أما مع الإعلال والإبدال فإن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال؛

بحيث إنهم زعموا في "قال" وهو ينتمي إلى صيغة فَعَلَ أنه على وزن "فَعَلَ" أيضًا، وليس على وزن "فَالَ"، وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجد فتيلًا بالنسبة للأغراض العملية للتحليل الصرفي، بل من الأجدى أنْ نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامَّين، ومن هنا اقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أنْ يراعي الإعلال والإبدال أيضًا) (٦١).

(الرجال يدعون – النساء يدعون):

عند إسناد الفعل (يدعو) إلى واو الجماعة، ونون النسوة تتحد صورته ووزنه عند المُحدَثين، فالوزن هو (يَفْعُون). أمَّا عند علماء الصرف، فهم يُفرّقون بين الوزنين فالمسند إلى واو الجماعة هو (يَفْعُون) والمسند إلى نون النسوة هو (يَفْعُلنَ)، وقد نصر الدكتور عبد الصبور شاهين رأي المُحدَثين، قائلاً عن مذهب الصرفيين القدماء: (وهو مذهبٌ يخضع لتأثير الكتابة وخداعها البصري، مع أنَّ الصرف قضية الأصوات لا غير) (٦٢).

وهذا الخلط في الميزانين مع اختلاف الكلمتين لم يرضَ به قسمٌ من المُحدَثين ممن لهم باعٌ في اللسانيات المعاصرة، يقول الأُستاذ الدكتور سعد مصلوح: (ما جدوى استخدام الميزان الصرفي، إذا كان مجرد محاكاة آلية للمنطوق، لا يمتاز بها أصل من أصل، وإذا جعلنا فعلاً مثل (يدعون) على وزن (يفعون) في كلتا الجملتين: الرجال يدعون، والنساء يدعون؛ فأي الطريقتين أحق بالاتباع؟ الطريقة التي تُميّز بينهما في الميزان، أم الطريقة التي تجعل منهما شيئًا واحدا) (٦٣).

ويتوسع الأُستاذ الدكتور سعد مصلوح في نقد ما ذهب إليه المُحدَثون في وزن الكلمات قائلاً: (فالمؤلف يرى وجوب وزن الماضي الأجوف، مثل: قال، وباعَ، وما جرى مجراهما على (فالَ) لا (فعَلَ) بدعوى سقوط العين فيه، ووجوب وزن الماضي الناقص، مثل: رمى وغزا وسعى على (فعى) لا (فعل) بدعوى سقوط اللام فيه، وقس على ذلك أبواب الإعلال كلها. وواضحٌ أن عقد الصلة بين هذه المعطيات الصوتية والميزان الصرفي على هذا النحو، وهو ما يمثل جوهر الكتاب أمرٌ فيه ما فيه من التكلف الذي لا طائل وراءه ولا ثمرة له، والسؤال الذي يلح على خاطري دائمًا عندما أقرأ مثل هذه الدعاوى التجديدية، هو: إذن ما فائدة استخدام الميزان الصرفي إذا كان مجرد محاكاة آلية للمنطوق، لا يمتاز بها أصل من أصل... وإذا كان أسلافنا من القدماء متهمين من قبل المؤلف وكثير من دعاة التجديد بأنهم قد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي فإننا نرى أن استخدام الميزان الصرفي على النحو المقترح هو أكثر تأثرًا بالكتابة، وأن القدماء كانوا أكثر تحررًا في هذه الجزئية على الأقل من دعاة التجديد، ذلك أنهم اتخذوا الميزان الصرفي مقولة منهجية تأتي على شكل صيغة تجريدية ذات مكونات أساسية ومكونات إضافية يستطيع الباحث باستخدامها وقياس المنطوق إليها معرفة المحذوف والأصيل والزائد، وإني لذلك أدعو إخواننا من أهل التجديد إلى حل علمي مريح لهم وللأسلاف ولمنطق العلم، ألا وهي التخلي عن فكرة الميزان الصرفي من أساسها وتركها لأهلها فهم أحق بها وأولى) (٦٤).

ونجدُ للأُستاذ الدكتور داود عبده جهدًا محمودًا في التوليف بين ما ذهب إليه القدماء والمحدَثون في بعض قضايا الصرف، ويشير إلى أنَّ التفسير إذا كان داخلاً في نطاق علم اللغة فيجب الأخذ به، وكذلك هو يؤكد أنَّ من أهم أهداف البحث اللغوي الأساسية اكتشاف القواعد العامة في اللغات، وأنَّ القاعدة العامة في التحليل اللغوي أفضل من القواعد المتعددة(٦٥).

يقول الأُستاذ الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة: (ولا يعني ذلك أنّ العربية وحدها التي تهتم بالمعيارية، فالمعيار متطلب ضروري لتحقيق التواصل والاستقرار اللغوي بين مجموعة الفئات التي تنتمي إليها الأُمة وتسجل به تراثها، وتزداد الحاجة إلى المعايير كلما كبرت الأمة واتسعت رقعتها الحضارية وامتد بها الزمان) (٦٦).

واقع النحو العربي:

للعرب باع طويل في الدرس اللغوي على مختلف المستويات، فدراستهم في النحو أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها، ومن حيث القدرة على التحليل والتفريع والإحاطة بالشوارد والنوادر(٦٧).

والنحو العربي يختلف كثيرًا عن الصوت والصرف، فمع كثرة الدراسات اللسانية وتقدم نظرياتها لم تستطع أن

تُقدّم تلك اللسانيات بديلاً عن النظام النحوي العربي من وجهة نظر لسانية حديثة.

يقول الأستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية: (اللغة العربية مختلفة في طبيعتها عن طبيعة اللغات الهندو-أوربية كلها ونحو اليونانية لا يصلح لإقامة نحو في لغة أخرى ليس بينهما ارتباط في أنظمة اللغة، ثم إن عمق النظر في التحليل النحوي الذي نجده في كتاب سيبويه ليس له نظير في اليونانية ... يقوم النحو العربي على نظرية العامل، وهي نظرية لم يثبت حتى الآن أنها غير قويمة في تحليل التراكيب العربية، ولم يستطع أحد ممن انتقدوا هذه النظرية أن يأتي بمنهج نحوي يستطيع أن يفرض نفسه بديلاً قويًا قويمًا مقنعا) (٦٨).

فمصطلح النحو القديم أو النحو التقليدي من نتائج تطبيق المنهج الوصفي، والغريب أنَّ هذين المصطلحين صارا ينتقلان إلى ما يُكتب عن الدرس النحوي العربي أو ما يُكتب في مناهج البحث اللغوية العربية، في حين أنَّ هذين المصطلحين أطلقهما الغربيون على نحوهم القديم. يقول الدكتور عبده الراجحي: (واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم (النحو التقليدي) traditional grammar، ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود أنْ نشير إليه هنا: أنَّ النحو التقليدي هو نحو غربي، وأنَّ النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضا، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوربية) (٦٩).

ولا يحسب القارئ أنَّ القضية قضية اصطلاح، فالذين تكلموا على النحو القديم في ضوء اللسانيات الحديثة أفاضوا في الفروق بين النحوين(٧٠).

ولخَّص الدكتور عبده الراجحي موقفه من دعوة الوصفيين من النحو العربي بقوله: (تعرّض النحو العربي لنقد عنيف بعد أنْ اتصلنا بعلم اللغة الحديث في منهجه الوصفي، لكن هذا النقد أفاد في تعريف الباحثين بقضايا مهمة في البحث اللغوي المعاصر، وفي الدعوة إلى تطبيق مبادئ العلم في دراسة ظواهر اللغة، على أنَّ ذلك كله يثبت أنَّ التعجل في الحكم على النحو العربي وبخاصة في تاريخه الطويل يؤدي إلى أحكام غير صحيحة، ونرجو أنْ يكون قد وضح أنَّ كثيرًا من الجوانب التي كانت موضع نقد عادت الآن لتكون أسسًا ضرورية في البحث النحوي الحديث على ما رأينا عند التحويليين) (٧١).

ومع إفادة الدارسين العرب من نظرية النحو التوليدي التحويلي؛ لأنَّها حاولت (أنْ تعقد صلحًا مع (النحو التقليدي) في جانبه القائم على المنطق، بعد القطيعة الصارمة معه التي أوجدتها الدراسات الوصفية المجردة وجهود السلوكيين في المباحث اللسانية، كما حاولت أنْ تسد الثغرات القائمة في المدرسة التركيبية التوزيعية) (٧٢).

فقد اجتهد بعض اللسانيين المحدثين في باب الرتبة والبنية الأساسية، فجعلوا العربية من نمط (ف، فا، مف)، وأخذ يبرهن لما عدّه أصل الرتبة ما يجده من تقديم وتأخير للفاعل في الدارجة (العامية المغربية) (٧٣)، يقول الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري: (ومن المؤشرات كذلك على أنَّ الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل ... فإنَّ مثل هذه المعطيات يمكن أنْ يساهم في بناء الحجة على أنَّ العربية من نمط (ف، فا، مف)... وهذا النوع من الاستدلال صار ممكنا بعد اقتراح تشومسكي نظرية جديدة للقواعد المركبة، وبعد أعمال دجاكندوف ... أمكن أنْ نقول: إنَّ الفعل في أصل الجملة هو أصل الرتبة) (٧٤)، بل إنَّ الفهري يذهب بحسب نظرية التعميم إلى أنَّ العربية ذات رتبة قارَّة تتبني على هذا الأصل المذكور.

فالنحو التوليدي التحويلي توخى مبدأ التعميم الذي يجعل صاحب اللسانيات الكلية يتخذ من لغته وأساليبها نحوًا واحدًا لا غير، ويفترض في قواعده أنْ تصدق في كل لغة بشرية، وبهذا أضفى (الكلية) على القواعد النحوية الخاصة بالإنجليزية. وهذا الضربُ من التعميم الذي يصح من الإنجليزية نحو العربية مثلاً، ولا يصح في الاتجاه المعاكس ليس له مسوغ منطقي، وإنما يستمد المشروعية من إرادة (بسط الهيمنة اللغوية) (٧٥).

إنَّ الإفادة من الأنظار اللسانية الحديثة أمر مشروط بالتبصر، يقول الأستاذ الدكتور حسام النعيمي: (ومهما يكن من أمر فلا نشك في أنّ دراسة النظرية التحويلية بل سائر النظريات اللسانية توسع معرفة اللساني العربي بما يجري من بحوث ونظريات عند علماء الغرب، فالعلم بها نافع، وتفخيم أمرها مبالغة، ودعوتها إلى دراسة لغات الخطاب اليومي "العاميات" ومزاحمتها الفصحى تأباها خصوصية اللغة العربية) (٧٦).

فدراسة بلومفيلد للجملة من جهة أنها مكونة من وحدات متصل بعضها

ببعض، وان هذا الاتصال قائم على أساس أن بعض هذه الوحدات يحتوي بعضها الآخر، يفاد منها كثيرًا في معرفة اللغات وتعليمها(٧٧). ويطلق على دراسة الجملة على هذا الأساس (تحليل المكونات المتعاقبة)، وهو نوع من التحليل يعمل على تفتيت الجملة إلى مكوناتها الصغرى، من أجل معرفة أمرين: أولهما كيفية بناء الجملة، أو التركيب من الوحدات الصغرى المكونة لهما. وثانيهما: معرف علاقات الاحتواء والتضمن التي على أساسها يجري توزيع الجملة إلى حقول بعضها أكبر من بعض، وهذا أمر يكشف عن العلاقات التركيبية بين أجزاء الجملة(٧٨).

وقد مثّل الأُستاذ سمير شريف إستيتية بآية كريمة ﴿ قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ (٧٩)، على هذا النهج التحليلي وبعد أنْ حلّلها إلى أجزائها ومن ثم قسم هذه الأجزاء على مكوناتها الدنيا، امتدح صنيع علماء العربية في إعراب المفردات، فقال: (ونجد لهذا التحليل نظيرًا أوفى منه في النحو العربي، ألا وهو إعراب النحويين للكلمات والجمل، وإنما كان الإعراب أوفى منه؛ لأنه لا يكتفي بتقسيم الجملة إلى مكوناتها الدنيا، بل يزيد على ذلك ببيان نوع الكلمة اسمًا كانت أو فعلاً، وإذا كانت فعلاً فهل هي ماضٍ أم مضارع أم أمر؟ ثم انه يذكر العلاقة بين الكلمتين التين تؤديان وظيفة الإضافة، ويذكر العامل ومعموله، والحركة الدالة على موقع الكلمة في الجملة إلى آخر ما هو معروف في إعراب الكلمات والجمل) (٨٠).

ومع وفاء نظرية المكونات المباشرة في الدراسات اللغوية وجهت إليها انتقادات، يقول الأُستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب: (وهناك الكثير من الخصائص حول اللغة الطبيعية التي لا يستطيع نموذج المكونات المباشرة أن يجد لها تفسيرًا شافيًا، فهو لا يستطيع مثلاً أن يبين لنا كيف نبني جملاً جديدة، ولا كيف ننتج جملاً لم يُستشهد بها من قبل من ذخيرة ما من المعطيات، كما أن هذا النموذج الذي يقف عند حدود التقطيع السطحي للجُمل ولا يعترف بوجود شيء ما وراءه قد أثبت فشله بالنسبة للجُمل المُلبسة مثل: أنا أحمد المصطفى، أو مثل: نقد تشومسكي نقد مسوغ... فكل واحدة من هذه الجمل تحمل قراءتين، ومن ثم تحليلين مختلفين هكذا:

أنا أحمد المصطفى. على أنَّ أحمد فعل، والمصطفى مفعول به.

وأنا أحمد المصطفى، على أنَّ أحمد اسم، والمصطفى نعت أو بدل.

وتحليل المكونات المباشرة لا يعطي سوى تحليل واحد هو: أنا/أحمد// المصطفى، فيبقى السامع في حيرة من أمره لا يدري ما المعنى المقصود) (٨١).

ويقول الأُستاذ الدكتور سمير شريف إستيتية عند حديثه عن مدرسة القوالب: (وقد أفضى النظر التأويلي عند النحاة العرب إلى ما لم ينتبه إليه صاحب هذه النظرية، ففي بعض التراكيب قد تحمل الكلمة الواحدة عددا من التخريجات الإعرابية، وما هي في حقيقتها إلا صور من التأويل النحوي، ففي مثل قولك (فعلت ذلك حسبة) قد تكون كلمة (حسبة) مفعولاً لأجله، ويكون المعنى فعلت ذلك محتسبا، أي: ان هذه الكلمة وقعت واقع الحال، وهو موقع جوازي؛ لأنه وصف فضلة كما هو معروف، وقد تكون الكلمة نفسها مفعولاً لأجله ويكون المعنى فعلت ذلك من أجل احتسابه، وهو موقع جوازي كذلك) (٨٢).

الخاتمة

يكفي أنْ أُشير هنا إلى مجموعة أُمور أهمها:

١. اللسانيات علم متجدد، فينبغي أنْ نُسهم في تجديده، لنكون ممن وضع لنفسه نظريات خاصة تصلح للغتنا.
٢. الحذر من الإسقاطات المُخلّة عند تطبيق اللسانيات اللغوية الحديثة على تراثنا اللغوي، من غير النظر في خصيصة تلك النظريات ونشأتها.
٣. هناك بعض المناهج الأعجمية في التحليل لا تصلح في دراسة العربية؛ فإقحامها على العربية قد يؤدي بالضرورة إلى إعجام المراد وإفساد الغرض من الخطاب.
٤. النظر بتأمل في صنيع علماء العربية لاستخراج المخبوء مما يفيد في تنمية الناطقين بها.
٥. الحفاظ على خصوصيات العربية يقود بالضرورة في الحفاظ على خصوصيات المناهج التي تصلح لها.
٦. الإفادة من البحث اللساني المعاصر في الكشف عن أوجه التعليل اللغوي، أو حل المشكلات اللغوية.
٧. الحرص على بث جهود اللسانيين العرب الذين وقفوا على أرض صلبة في التراث والحداثة، وخرجوا بتأصيل يمتاز برصانة القديم ودقة الحديث.

الهوامش

(١) ينظر: محاضرات في اللسانيات: ٣.

(٢) ينظر: دروس في الألسنية العامة: ٢٤؛ ومبادئ اللسانيات: ١٦- ١٧.

(٣) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ٩.

(٤) ينظر: علم اللغة في القرن العشرين: ٤٧- ١٩٣؛ واللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: ٣- ١٩٩؛ واتجاهات التحليل اللغوي: ١٣- ١٨٩.

(٥) ينظر: لسان حضارة القرآن: ١٠٩- ١١٠.

(٦) نظرية اللسانيات النسبية: ١٧٠.

(٧) هذا البحث فكرة سأعود عليها إن شاء الله بالبسط والتمثيل.

(٨) المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية: ١٥.

(٩) ينظر: محاضرات في اللسانيات: ١١.

(١٠) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: ٥١؛ والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٧.

(١١) ينظر: حصوننا مهددة من الداخل: ٢٧٨- ٢٧٩.

(١٢) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: ٨٣.

(١٣) علم اللغة في القرن العشرين: ٢٣١.

(١٤) علم اللغة في القرن العشرين: ٢٣٣.

(١٥) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: ١٩.

(١٦) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٢.

(١٧) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: ٤١.

(١٨) في اللغة والأدب دراسات وبحوث: ٢/ ٥١٩.

(١٩) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: ٢٠٢.

(٢٠) ينظر: حصوننا مهددة من الداخل: ٢٧٨- ٢٧٩.

(٢١) نظرية اللسانيات النسبية: ١٥٧.

(٢٢) ينظر: وللغة العربية تاريخها: ٧.

(٢٣) ينظر: حصوننا مهددة من الداخل: ٢٨٦- ٢٨٧.

(٢٤) المستشرقون والمناهج اللغوية: ١١٣.

(٢٥) اللسانيات واللغة العربية: ٥٦.

(٢٦) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٦٢- ٢٦٣.

(٢٧) ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ٢١٣- ٢١٤.

(٢٨) خصائص التراكيب: ٥٢.

(٢٩) ينظر: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: ٢١؛ وعلم الكتابة العربية: ٢٢٠- ٢٢١.

(٣٠) هذا رأي بروكلمان وفيه ما فيه.

(٣١) تاريخ الشعوب الإسلامية: ٦٩٩- ٧٠٠.

(٣٢) الحروف اللاتينية هل تصلح للكتابة العربية: ٥١٨.

(٣٣) علم الكتابة العربية: ٢٢٥.

(٣٤) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٣٠.

(٣٥) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٩١؛ ومحاضرات في اللسانيات: ١٤٤.

(٣٦) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٢/ ٢١.

(٣٧) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٦- ٢١؛ وأصوات العربية بين التحول والثبات: ١٠٢.

(٣٨) فصول في فقه العربية: ٣٩٦.

(٣٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤.

(٤٠) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٢١؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٧؛ ومحاضرات في اللسانيات: أ-ب.

(٤١) قد أحسن كل الإحسان أُستاذنا الدكتور حسام النعيمي عندما استعمل الرمز العربي في التحليل الرمزي الصوتي بما كشف مبهمات المُعجمة في التحليل عند غيره، وتبعه في ذلك تلامذته. ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ١٠٦؛ وأبحاث في أصوات العربية: ٣؛ واتصال نون التوكيد بالفعل المضارع: ٢١٢- ٢٥٠.

(٤٢) أصوات العربية بين التحول والثبات: ١٠٠.

(٤٣) المدود حركات أم حروف: ١٧٥.

(٤٤) ينظر: حول نظام تمثيل الحرف العربي: ١٦.

(٤٥) ينظر: اللغة العربية بين مهددات الفناء ومقومات البقاء: ٨٦.

(٤٦) اللغة العربية بين مهددات الفناء ومقومات البقاء: ٨٧.

(٤٧) لسان حضارة القرآن: ١٧٣.

(٤٨) ينظر: فقه اللغة العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث: ٣١٣.

(٤٩) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٦٦- ٢٦٧.

(٥٠) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: ٤٢١.

(٥١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٥.

(٥٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٧.

(٥٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠.

(٥٤) دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة: ٢١٣.

(٥٥) أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧٠.

(٥٦) التصريف العربي: ٢٠- ٢١.

(٥٧) التصريف العربي: ٢٤.

(٥٨) موضوعات في نظرية النحو العربي: ٣٨٧- ٣٨٨.

(٥٩) أي: قوبلت الحركة الطويلة (الألف) بحركة طويلة مثلها في الميزان. ينظر: المنهج الصوتي في البنية العربية: ٤٨- ٤٩.

(٦٠) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ١٧٠- ١٧١.

(٦١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٥.

(٦٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤.

(٦٣) ينظر: مزاعم التجديد في كتاب مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة: ١٧٢.

(٦٤) دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة: ٢٢٠- ٢٢١.

(٦٥) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٨١؛ ودراسات في علم أصوات العربية: ٢/ ١٠٦.

(٦٦) المستشرقون والمناهج اللغوية: ٩٨.

(٦٧) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٢١.

(٦٨) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ٢١٧- ٢١٨.

(٦٩) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: ٤٥.

(٧٠) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: ٤٦- ٤٨.

(٧١) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: ١٦٠؛ وينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧١- ٢٧٢.

(٧٢) دراسات في اللغة والأدب: ١٨٨.

(٧٣) ينظر: اتجاهات تجديد النحو عند المُحدثين: ٢٢٢.

(٧٤) اللسانيات واللغة العربية: ١٠٧- ١٠٨.

(٧٥) ينظر: نظرية اللسانيات النسبية: ١٦١- ١٦٣.

(٧٦) دراسات في اللغة والأدب: ١٠٢.

(٧٧) ينظر: توظيف اللسانيات في تعليم اللغات: ٣٥- ٣٩.

(٧٨) ينظر: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ١٦٩.

(٧٩) سورة الزمر، من الآية: ١٠.

(٨٠) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ١٧٠.

(٨١) محاضرات في اللسانيات: ٣٨٧؛ وينظر: اتجاهات التحليل اللغوي: ١٢٢- ١٢٥.

(٨٢) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ١٩٢.

المصادر والمراجع

١- أبحاث في أصوات العربية: أ.د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، ط/١، ١٩٩٨م.

٢- أبحاث في العربية الفصحى: أ.د. غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمَّان، ط/١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٣- اتجاهات تجديد النحو عند المُحدثين دراسة وتقويم: أحمد بن جار الله الزهراني، مكتبة الرشد ناشرون، ط/١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٤- اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع دراسة صوتية صرفية بين القدماء والمُحدَثين: د.محمد هادي محمد، مجلة الدراسات التربوية والعلمية، كلية التربية، الجامعة العراقية، العدد السابع، آذار، ٢٠١٦م.

٥- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات "حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية": إعداد د. حافظ إسماعيلي علوي، ود. وليد أحمد العناتي، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، دار الأمان- الرباط، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط/١، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.

٦- أصوات العربية بين التحول والثبات: أ.د. حسام سعيد النعيمي، جامعة بغداد، سلسلة بيت الحكمة رقم (٤).

٧- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، عالم المعرفة- الكويت، أيلول ١٩٧٨م.

٨- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر: د. نفوسة زكريا سعيد، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، ط/١، ١٣٨٣هـ= ١٩٦٤م.

٩- تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين –بيروت، ط/٥، ١٩٦٨م.

١٠- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، ترجمة: صالح القرمادي، المطبعة العربية- تونس، ط/٢، ١٩٨٧ م.

١١- التفكير اللغوي بين القديم والحديث: أ.د. كمال بشر، دار غريب- القاهرة، ٢٠٠٥م.

١٢- توظيف اللسانيات في تعليم اللغات: د. رضا الطيب الكشو، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية- مكة المكرمة، ١٤٣٦هـ.

١٣- الحروف اللاتينية هل تصلح للكتابة العربية: كارلو نللينو، مجلة الهلال، العدد الخامس، أول مارس ١٩٣٦.

١٤- حصوننا مهددة من داخلها: د. محمد محمد حسين، دار الإرشاد- بيروت، ط/٣، ١٣٩١هـ= ١٩٧١م.

١٥- حول نظام تمثيل الحرف العربي: مأمون صبحي الحطاب، في ضمن (الحرف العربي والتقنية: أبحاث في حوسبة العربية)، تحرير: د.يوسف سالم عيسى العريان، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط/١، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

١٦- دراسات في اللغة والأدب: د. حسام سعيد النعيمي، دائرة الثقافة والإعلام- الشارقة، ط/١، ٢٠١١م.
١٧- دراسات في علم أصوات العربية: أ.د. داود عبده، دار جرير للنشر والتوزيع- عمان، ط/١، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.
١٨- دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة: سعد مصلوح، عالم الكتب
١٩- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات- بيروت، ط/١، ١٤٣٧هـ= ٢٠٠٦م.
٢٠- دراسة الصوت اللغوي: أحمد مختار عمر، عالم الكتب- القاهرة، ط/٤، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.
٢١- دروس في الألسنية العامة: فردينان دي سوسير، تعريب: صالح الفرمادي، محمد الشاوش، ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب- طرابلس، ١٩٨٥م.
٢٢- علم الكتابة العربية: أ.د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع- عمَّان، ط/١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
٢٣- علم اللغة في القرن العشرين: جورج مونان، ترجمة: د. نجيب غزاوي، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٢م.
٢٤- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، دار النهضة العربية- بيروت.
٢٥- فصول في فقه العربية: أ.د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة.
٢٦- فقه اللغة العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث دراسة منهجية: أ.د. حسام سعيد النعيمي، جامعة الفلوجة، ط/١، ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.
٢٧- في اللغة والأدب دراسات وبحوث: أ.د. محمود محمد الطناحي، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط/١، ٢٠٠٢م.
٢٨- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: أحمد المتوكل، منشورات ضفاف- بيروت، منشورات الاختلاف- الجزائر، دار الأمان- الرباط، ط/١، ١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م.
٢٩- لسان حضارة القرآن: محمد الأوراغي، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، دار الأمان- الرباط، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط/١، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.
٣٠- اللسانيات العربية المعاصرة ما بين البحث العلمي وتهافت التهافت". دراسات أدبية ولسانية؛ فاس، المغرب؛ ع٣ (١٩٨٦).
٣١- اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: أ.د. سمير شريف إستيتية، عالم الكتب الحديث- إربد، جدارا لكتاب العالمي للنشر والتوزيع- عمَّان، ط/٢، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.
٣٢- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية المعرفة اللسانية أبحاث ونماذج: د. عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر- الدار البيضاء، ط/٣، ١٩٩٣م.
٣٣- اللغة العربية بين مهددات الفناء ومقومات البقاء والجدل حول واقعها المعاصر: رشدي أحمد طعيمة، طبع في كتاب (اللغة العربية والتعليم: رؤية مستقبلية للتطوير)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- أبو ظبي، ط/١، ٢٠٠٨م.
٣٤- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٧٣م.
٣٥- مبادئ اللسانيات: د. أحمد محمد قدور، الدار العربية- بيروت، ط/١، ١٤٣٣هـ= ٢٠١١م.
٣٦- محاضرات في اللسانيات: أ.د. فوزي الشايب، عالم اكتب الحديث- إربد، وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع –عمَّان، ط/٢، ٢٠١٦م.
٣٧- المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار- عمَّان، ط/١، ١٤٢٥ه= ٢٠٠٤م.
٣٨- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: أ.د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/٣، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
٣٩- المدود حركات أم حروف: أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد، نشر في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الأول، جمادى الآخرة ١٤٢٩هـ.
٤٠- مزاعم التجديد في كتاب مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة: د. كيان أحمد حازم يحيى، نشر في (بحوث مؤتمر بغداد في دورته الحادية والعشرين المنعقدة تحت شعار (اللغة العربية والمناهج الحديثة بين النظرية والتطبيق) المجلد الأول، للفترة من ٢٣- ٢٤ نيسان ٢٠١٢).

٤١- المستشرقون والمناهج اللغوية: أ.د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل للنشر- عمَّان، ط/٣، ٢٠٠٢م.
٤٢- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية: أ.د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل للنشر- عمَّان، ط/٣، ٢٠٠٢م.
٤٣- المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي": د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
٤٤- موضوعات في نظرية النحو العربي "دراسات موازنة بين القديم والحديث": د. زهير غازي زاهد، دار الغدير- قم، ١٤٣٤هـ .
٤٥- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
٤٦- نظرات في التراث اللغوي العربي: د. عبد القادر المهيري، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.
٤٧- نظرية اللسانيات النسبية "دواعي النشأة" محمد الأوراغي، الدار العربية للعلوم ناشرون- بيروت، دار الأمان- الرباط، منشورات الاختلاف- الجزائر، ط/١، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.
٤٨- وللغة العربية تاريخها: د. أيمن عبد الرزاق الشوّا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية- دمشق، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٧م.